الأمم المتحدة

A/C.5/59/30

الجمعية العامة

Distr :.General
23 May 2005
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والخمسون
اللجنة الخامسة
البند ١٠٨ من جدول الأعمال
الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥

رسالة مؤرخة ٢٠ أيار/مايو موجهة من وكيل الأمين العام للشؤون القانونية إلى الموظف المسؤول بإدارة الشؤون الإدارية

العملية المتعلقة بقبول عرض حكومة الولايات المتحدة الأمريكية باقتراض مبلغ يصل إلى ١,٢ بليون دولار من أجل تمويل الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية

١ - خلال الاجتماعات غير الرسمية التي عقدتها اللجنة الخامسة بشأن هذا الموضوع، طُلب إلى الأمانة العامة أن تقدم بيانا مكتوبا، وهو البيان الذي قُدِّم بطريقة غير رسمية من قبل مكتب الشؤون القانونية. وتتناول هذه الوثيقة ذلك الطلب.

٢ - وتتعلق العملية عموما بعرض من حكومة الولايات المتحدة بإقراض الأمم المتحدة مبلغا قدره ١,٢ بليون دولار لتمويل الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية. وطلبت حكومة الولايات المتحدة من الأمم المتحدة أن تشير إلى مدى رغبتها في قبول العرض المتضَمَّن في ثلاث رسائل (٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٤، و٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، و١٥ آذار/مارس ٢٠٠٥). وتحدد تلك الرسائل الشروط الأساسية للاتفاق.

٣ - وإذا قررت المنظمة قبول عرض القرض، فستشير إلى نيتها في رسالة توجه إلى حكومة الولايات المتحدة، ثم تشرع لاحقا في إجراء مفاوضات مع حكومة الولايات المتحدة لإبرام اتفاق فيما بين المنظمة وحكومة الولايات المتحدة. وأوضحت حكومة الولايات المتحدة أن هذا العرض ستنتهي صلاحيته إذا لم يتم توقيع اتفاق بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

230505 230505 05-35448 (A)
0535448

٤ - وستحدد الرسالة التي ستوجهها المنظمة إلى الولايات المتحدة للإعراب عن اعتزامها قبول عرض القرض، الشروط الأساسية والتفاهمات المتعلقة باتفاق القرض الذي سيجري التفاوض بشأنه، كما ستنص على أن قبول العرض رهين بنجاح إبرام اتفاق القرض. وبالتالي، فإن الرسالة لا تنشئ أي التزامات قانونية من جانب المنظمة فيما يتعلق بعرض حكومة الولايات المتحدة.

٥ - وستشمل الشروط الأساسية والتفاهمات التي سيجري تبيانها في الرسالة الموجهة إلى حكومة الولايات المتحدة الأحكام المحددة في الرسائل الثلاث الواردة من حكومة الولايات المتحدة التي تبين العرض. وعلى نحو ما وردت الإشارة إليه ضمن إضافة لتقرير الأمين العام (A/59/441/Add.1)، فإن الإدارة على استعداد لقبول تلك الأحكام. على أن الرسالة ستتضمن أيضا التفاهمين اللذين تحددهما الفقرة ٣٩ من الإضافة، علاوة على تفاهم إضافي. أما التفاهمان المحددان في الفقرة ٣٩ فهما كما يلي:

(أ) لا ينشئ الاتفاق أي التزام قانوني أو مالي على الأمم المتحدة باقتراض أي جزء من مبلغ ١,٢ بليون دولار من البلد المضيف ولا يقيد بأي شكل من الأشكال السلطة التقديرية التي تتمتع بها المنظمة في اتخاذ قرار اقتراض هذه الأموال أو عدم اقتراضها؛

(ب) لا يقيد الاتفاق سلطة الأمم المتحدة وصلاحياتها التقديرية في السعي إلى الحصول على الأموال لنفس الأغراض من أي مصدر آخر إذا ارتأت المنظمة ذلك.

٦ - وأما التفاهم الإضافي الذي سيُدرَج في الرسالة فهو أن يسمح الاتفاق للمنظمة باستخدام التزام حكومة الولايات المتحدة بتوفير الأموال في إطار القرض ككفالة أو رهن للحصول على الأموال اللازمة لتنفيذ الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية بأسعار فائدة أقل من التي ينص عليها اتفاق القرض، وأن يسمح للمنظمة من ناحية أخرى بأن تستفيد مالياً من الإيداع المؤقت للأموال المصروفة للمنظمة بموجب اتفاق القرض لدى المصارف أو غيرها من المؤسسات المالية.

٧ - وسيتعين إبرام اتفاق القرض مع حكومة الولايات المتحدة وتوقيعه في أجل أقصاه ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وإلا فسيتم سحب العرض. فإذا تعذر على المنظمة وحكومة الولايات المتحدة أن تتوصلا، لأي سبب من الأسباب، إلى إبرام اتفاق القرض طبقا للشروط الأساسية والتفاهمات بالصيغة الواردة أعلاه، فإن الأمين العام سيخطر بذلك الجمعية العامة في الوقت المناسب.

٨ - وعلى نحو ما ورد في إضافة تقرير الأمين العام المذكور آنفا، فإن المنظمة ستكون ملزمة بالوفاء بالأحكام المتصلة بتسديد أي أموال تُصْرف بموجب اتفاق القرض في حال

التوصل إلى إبرام اتفاق القرض، على نحو ما تنص عليه الرسائل التي وردت من حكومة الولايات المتحدة وبضمنها العرض ورسالة المنظمة المقترحة التي تشير إلى اعتزام قبول العرض. وعلى نحو ما وردت الإشارة إليه في الإضافة، فإن الأمين العام سيسعى أولا إلى الحصول على إذن الجمعية العامة قبل سحب الأموال بموجب ذلك الاتفاق. وإذا لم تقم المنظمة بسحب أي أموال في إطار القرض، فإنها لن يترتب عليها أي التزام بموجب الاتفاق.